

العائلات المفككة "السقوط من خلال الشقوق"

كيف يفصل الاحتلال الإسرائيلي بين العائلات الفلسطينية

مقترح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مشترك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة معهد المجتمع

المفتوح للتنفيذ المشترك

من **CWLRC**، **JCW**، و **WCLAC**

موجز وصف المشروع :

الغرض من المشروع هو معالجة المشاكل المحددة التي تواجهها الأسر التي تفرقت بسبب القوانين الإسرائيلية ووجود ولايات قضائية مختلفة في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على وصول النساء المطلقات لأطفالهم. وسيقوم المشروع ببناء التعاون بين المنظمات الثلاث العاملة مع "الأسر المفككة" في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة. وستكون الإدارة والتنسيق والدعم للاتصال بين الشركاء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج الوصول إلى العدالة) عن طريق تعيين منسق من (برنامج متطوعي الأمم المتحدة) وسيكون مقره في غزة.

ويتكون المشروع من عدة عناصر : توفير الخدمات وتوثيق الحالات، وتحليل الحالات ونشر تقرير ومواد للمناصرة في وسائل الإعلام، وعرض ومناقشة نتائج التقرير، وتحديد الأهداف الرئيسية لحملة المناصرة باستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل ، بما في ذلك اجتماعات فردية، عقد مؤتمر ليوم واحد، وفيلم وثائقي الذي سيقدم تجربة العديد من النساء اللواتي تأثرن وتضررن هن وأسرهن، من ظاهرة "الأسر المفككة".

هذا هو مشروع مدته ثلاث سنوات، ويطبق هنا للحصول على تمويل للسنة الأولى، للفترة 1 يناير 2011 -- 31 ديسمبر 2011. وتمكنت الجهات المانحة بتأكيد التمويل للسنة الأولى فقط، ولكن نحن في انتظار الموافقة في وقت لاحق، لتمويل المشروع لمدة 3 سنوات. من أجل تعظيم قيمة التمويل للسنة الأولى، ويخطط المشروع لإخراج نتائج قابلة للاستخدام بحلول نهاية السنة الأولى في شكل وثيقة إعلامية. ومزيد من النواتج الأخرى للمشروع في السنة 2 و 3 وتشمل فيلم وثائقي قصير للاستخدام والمناصرة ، وتقريراً كاملاً لتحليل "قضايا الأسرة المفككة" ، وورقة نتائج مختصرة بهدف مناصرة لإيصال النتائج والتوصيات الرئيسية من التقرير. وعلاوة على ذلك، سوف يوفر المشروع الدعم -- من خلال تقديم المشورة و / أو المساعدة القانونية -- لـ 150 امرأة إما لتمكينهن من اتخاذ إجراءات أو تمكينهن بشكل أفضل لمواجهة أوضاعهن.

خلفية المشروع والتبرير

يؤكد الشركاء المنفذين، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز القدس للنساء، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، بأن نتيجة للقوانين الإسرائيلية التي تمنع حرية الحركة بالنسبة للفلسطينيين، أن الشعب الفلسطيني يخضع لمجموعات مختلفة من القوانين اعتماداً على أي جزء من الأراضي التي يعيشون فيها. النساء اللواتي يتزوجن من رجال من جزء آخر من الأراضي الفلسطينية المحتلة عرضة للغاية في حالة الطلاق. تبعا لمكان ولادتهن، وعدم حصول أطفالهن على أي هوية على الإطلاق ، أو قد يكون فصلهم نهائياً من والدتهم في الحالات المتنازع عليها. لا يزال داخل هذه الأجزاء الثلاثة من الأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة، القدس الشرقية المحتلة وبقية الضفة الغربية)، وبالنسبة للفلسطينيين في إسرائيل، لا يعرف إلا القليل عن كيفية تماسك الأسر المشتتة بانتظام قوانين الاحتلال الإسرائيلي ومواجهة هذه المحنة والوصول إلى القليل من الدعم القانوني في مكان على وجه التحديد لمساعدة هذه الأسر. خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة ، هذا انتهاك لحقوق الإنسان يكاد يكون مجهولاً تماماً.

ويهدف المشروع إلى الاستجابة إلى وجود فجوة في المعرفة، ومحاولة البناء على تحليل موحد للظاهرة التي هي، بحكم طبيعتها ، وضع الأساس للتفاهم. على هذا النحو ، بعض المبررات لتنفيذ هذا المشروع يأتي بقدر من عدم وجود مراجع شاملة لمعالجة هذه القضية اعتباراً من أدلة وثائقية. ومع ذلك، يمكن العثور على دليل واضح على ظاهرة مقلقة للأسر يجري الحديث عن حالات فردية رأينا بالفعل من جانب الشركاء المنفذين وكون بعضها وجد من قبل الصحفيين، وهذه الأخيرة غالباً بناء على قصة إخبارية في 2010 الأمر العسكري رقم 1650، الذي يسهل تفكك الأسر التي لديها أحد الوالدين يحمل هوية (الرقم) غزة -- الأمر العسكري صدر لتسهيل ترحيلهم إلى غزة م أي الفلسطينيين في قطاع غزة الذي يحمل الرقم. الحالات المثالية التي تعاملت مع الشركاء المنفذين تشمل متابعة الدعاوي القضائية الناجحة التي قامت بها المرأة في محاكم القدس، مما أدى إلى أمر من المحكمة منح الحضانة أو حقوق الزيارة. ومع ذلك، إذا كان والده يقيم في منطقة أخرى من الأراضي الفلسطينية، على سبيل المثال، في باقي الضفة

الغربية، والقضية هي القدس خارج حدود الولاية وأمر من المحكمة غير قابل للتنفيذ يتم تقديمها. يتم فصل الحالات الأخرى التي تنطوي على أسر أجبروا على الرحيل ترتبط عمليات الترحيل والقيود المفروضة على حرية الحركة الذي يجري قسريا من قبل إسرائيل.

كشفت عقود من الصراع الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة لانعدام الأمن ، وانتهاكات حقوق الإنسان، وفقدان الفرص واليأس والإحباط السياسي المتزايد. من 2005 إلى الوقت الحاضر ، برزت السياسة الداخلية الجديدة والمتنامية كتهديد لتضامن النساء ، والاحتلال يرفض وصولهن إلى العدالة والحماية. كما تنمو أكثر الأراضي الفلسطينية المحتلة عسكريا، اهتمامات المرأة مع سيادة القانون والوصول إلى العدالة، والأمن البشري بما في ذلك الحماية وإنهاء كافة أشكال العنف أصبحت مهمشة على نحو متزايد. بالتنسيق مع إطار أكثر تقييدا من الناحية المادية والإدارية للاحتلال لفترة طويلة (مع تأثيراته المحددة على وحدة الأسرة)، الانقسام السياسي هو عكس مكاسب التنمية الاجتماعية ، وتقويض مؤسسات الحكم، مما يقوض أمن الإنسان الفلسطيني من الرجال والنساء والأطفال، وعكس اتجاه المكاسب المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وخلق أزمة ثقة. وباختصار ، فإن الإسرائيلي / الفلسطيني ، والاحتلال الذي طال أمده وانتهيار الأخيرة في العلاقات السياسية بين الفلسطينيين في خلق الوضع الذي تتعرض فيه النساء للعنف المؤسسي والعلاقات الشخصية والتمييز ، والأبعاد المتعددة لسيادة القانون وتقويض فرص وعرقلة على نحو متزايد لمساحة عالمية لنهاية عادلة للصراع.

هدف مهم من هذا المشروع هو إنشاء منصة عمل مشتركة أفضل للمراكز القانونية للمرأة لمساعدة النساء مع الدعم القانوني والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة المقسمة جغرافيا. نتيجة واحدة مستهدفة هي تعزيز لروابط المجتمع المدني بين غزة والضفة الغربية. من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية فريق (فيديو المؤتمرات عند الاقتضاء) المشروع سيسهل تبادل الخبرات والتحديات ، والمنهجيات والتوقعات ، وإثراء يحتمل أن جميع المنظمات الثلاث وبناء القدرات من خلال تبادل نظير إلى نظير من المهارات. الاستجابة لحاجة خاصة في غزة تعزيز حقوق المرأة المجتمع المدني ، سيبدأ المشروع مع خطة عمل واضحة لـ CWLRC في غزة مع الأنشطة التي لم يكن ينظر إليها على أنها مناسبة لذلك أو هذه أولوية قصوى للبيئة في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية). وعليه ، فإن خطة العمل CWLRC تجتمع المواعيد النهائية الرئيسية للعمل المشترك ، ولكن يشمل أيضا عناصر من التدريب للعاملين في مجال حقوق المرأة ، وزيادة التشاور داخل المجتمع المدني ، واستخدام الإذاعة المحلية لرفع الوعي في بداية السنة الأولى.

ويستجيب المشروع أيضا لأولويات تعزيز سيادة القانون وتحسين فرص الوصول إلى العدالة لهذه الفئة المهمشة والضعيفة بشكل خاص. متوافقة مع جميع المجالات المواضيعية الأربعة من حكم القانون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الوصول إلى العدالة ، والمشروع :

- تقديم المساعدة القانونية لـ 150 امرأة مستضعفة تعاني من خطر مشكلة هذا النوع من الأسر المفككة ؛
- عقد مناقشات / ورش عمل مع الجهات المسؤولة للوصول (على سبيل المثال قطاع العدالة في الضفة الغربية) ورفع مستوى الوعي بالحاجة إلى

القائمين بالواجبات للرد على قضايا عدم إنفاذ في أنحاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة بحيث يكون دافع الحقوق القانونية ؛
• إطلاق حملة الدعوة الرئيسية لحقوق الإنسان للسكان المتضررين من ظاهرة الأسر المفككة.

وسيقوم المشروع على جمع وتحليل الحالات لرفع الوعي بمشكلة الأسر المفككة وتطوير استجابات مناسبة الدعوة. وسوف نسأل : من هو المسئول عن حماية الأسر المفككة؟ كيف تقوم سياسات الاحتلال بارتكاب العنف الممنهج ضد المرأة وأطفالها؟ كيف يمكن للمرأة البحث عن التعويض؟ كيف يمكن إثارة الوعي المحلي والدولي حول هذا الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان؟

يتأمل المشروع في أن يؤدي لتحقيق ما يلي :

- 1 - معرفة أفضل للقضايا المشتركة ، والتعاون بين المراكز القانونية للمرأة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والذي بدوره يدعم التماسك الداخلي الاجتماعي والقانوني ؛
- 2 - زيادة الوعي وتحسين آليات الاستجابة القانونية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما في تطبيق القوانين في المجالات الثلاثة (والتعويض للفلسطينيين في إسرائيل خارج القدس) ؛
- 3 - زيادة الوعي بشأن الحاجة إلى إنشاء التشريعات ذات الصلة أو تعديل المواد التمييزية في القوانين القائمة كجزء أكبر من جهود الإصلاح القانوني ؛
- 4 - التوعية بقرار مجلس الأمن (2000) SCR1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والسياسات الأخرى ذات الصلة من خلال توثيق آثار سياسات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة وحماية الفتيات والأمن ؛
- 5 - على المدى الطويل السلام وبناء الدولة من خلال
(أ) تحديد ومعالجة حقوق الإنسان للأطفال في الوقت الراهن من دون هوية ، الذين هم الآن في فراغ قانوني (كأشخاص بلا الهوية ، أو عديمي الجنسية) .
(ب) وتعزيز الشبكات النسائية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة لدعم التماسك الداخلي والتضامن في فترة الانقسام السياسي الحاد.

المجموعة المستهدفة / المستفيدين وكيف أنها ستستفيد من التدخل:

وسيوفر المشروع الإرشاد القانوني و / أو الاجتماعي إلى 150 امرأة. وستكون المرأة من المستفيدين المباشرين من المشورة الفنية والدعم الذي سيقدم خلال الأشهر الـ 18 الأولى من المشروع. وبما أن المشروع يتوقع عرقلة منتظمة مباشرة من جانب إسرائيل ، أو كنتيجة مباشرة للممارسات الإسرائيلية للانقسام ، فإنه ليس من الممكن أن تشير إلى أن الحالات سوف تكون قادرة على تأمين النتيجة التي يرغب بها رغبة -- ومع ذلك ، سوف تشمل الفوائد الإرشاد والمشورة حول كيفية تحسين الوضع ، والإحالة إلى مقدمي الخدمات الأخرى عند الاقتضاء ، والتمكين للحالات التي تكون فيها المشورة تؤدي إلى توصيات قابلة للتنفيذ ، على سبيل المثال ، الشروع في إجراءات المحكمة ، والنساء ستستفيد من مواجهة مشاعر العجز عن طريق اتخاذ إجراءات. (وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع لن يوفر التمثيل المحكمة في المحاكم الإسرائيلية -- ومع ذلك ، قد تكون الإحالة في الحالات المناسبة للمنظمات التي يمكن أن توفر هذه الخدمة).

كما يعالج هذا المشروع مسألة الفصل بين أفراد الأسرة ، ونتوقع أن الناس الذين يعانون من فائدة مباشرة من هذا المشروع ستشمل أعضاء الأسرة المقربين. هذا ، وفقا لذلك ، ومن الممكن أن يكون عدد الناس المستفيدين المباشرين 750 (مع متوسط حجم الأسرة الفلسطينية أن 5 أشخاص -- تقدير ضعيف استنادا إلى أرقام من المكتب المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ويهدف التحليل والدعوة لهذا المشروع إحداث ثر مضاعف كبير جدا. وسوف تهدف إلى تحليل أوجه القصور الواردة في القوانين لحيثما يتم تطبيقها، بل قد يشير أيضا إلى حلول لأنواع بعض الحالات ، وفقا لذلك جلب منفعة غير المباشرة للمرأة في المستقبل ، والأسر التي تعاني بالمثل وقادرة على إتباع مماثلة سابقة موثقة توثيقا جيدا. الدعوة لصانعي القرارات السياسية والشخصيات المؤثرة يرفع عدد المستفيدين غير المباشرين ليشمل جميع السكان الفلسطينيين المتضررين من هذه المسائل (وهذا الرقم من دون تقدير واضح). وعلاوة على ذلك ، والناصره أيضا. وينبغي أن تساهم في الضغط من أجل وضع حد للاحتلال ، بما يعود بالنفع على جميع الفلسطينيين.

ويتوقع من الشركاء المنفذين أيضا أن يعملوا على بناء الثقافة التي تشجع وصول المرأة إلى مؤسسات المجال العام مثل القطاع القضائي له تأثير مهم مضاعف ، والمساهمة في بناء ثقافة تمكن النساء من الوصول إلى العدالة ، ويمكن أن تشارك في المجال العام. كل واحد من هؤلاء الـ 150 المستفيدين

مباشرة مثالا للنساء من أسرهم والمجتمعات المحلية على نطاق أوسع -- وهذه الأخيرة هي المستفيدين غير المباشرين ويجلب لهن رؤية إيجابية وقدوة للنساء للوصول إلى العدالة بنفسها. ووسائل الإعلام والدعوة والتغطية الإعلامية لأحداث المشاريع (على سبيل المثال في المؤتمر) سيؤدي إلى منفعة للفلسطينيين ، وخاصة للمرأة الفلسطينية ، من خلال زيادة الوعي بأن هناك مقدمي الخدمات ، مثل الشركاء المنفذين ، الذين بإمكانهم تقديم المشورة للنساء ، والإحالات ، وتقديم المشورة والوصول إلى العدالة.